

وإن كان غايها فالاحتياط والحذر والتقلد لاهل هذه الاما وحديث من سأل
الاجماع التي لا يصح دخولها في مرتبة الميزان واما ما اختلفوا فيه في ذلك
سنن العيون قال ابو حنيفة والشافعي اجماعا بسطوا في صحة الصلاة واختلف
اجماعا وما كان في ذلك فاعلموا انهم لم يسمعوا من الشرط اذ لم يسمعوا
لو نهد صلى مكتوف العيون مع القدر على المنسنة كانت صلاة تاجله وقال
فيصير هو شرط واحد في نفسه الا انه ليس من شرط صحة الصلاة فان صلى مكتوف
العيون عامدا عصى وسقط عنه الفرض والحنا عند متأخرى اجابوا بالاعتق
الصلاة مع كسوف العيون تعالى فالاول مشدد مع ما اخبرنا من متأخرى الاجماع
ما لا بد من العلم فيه بنسبته من وجه وتحققت من وجه ما هي التفضل في حق الامر
المير نفع الميزان **ووجه** الاول ان كسوف العيون في الصلاة من كسوف العيون
سواء اذ لا يصح لصاحبه دخول في الصلاة ابدأ ومن لم يدخل في الصلاة
الصلاة فكانه لم يدخل فيها فلا صلاة له فهو كمن ترك الحصة من العضاضة افضل
او كمن صلى على يده نجاسة لا يفتي عليها **ووجه** الثاني انه لا يجزئ عن الله شي
في نفس الامر فلا فرق عندنا بين هذا القول من صلاة من عليه توجب ولا بين صلاة
العيون وانما ستره العيون في الصلاة كمال لا يوجب في صحتها ولا يوجب تركه
وبعد ان المواضع التي يقع فيها العرف والفرق قال تعالى يا ايها الذين آمنوا
واذنتكم عند كل مسجد والذين هم قسرة بالثبات يسأرون للعيون **ووجه**
سدى علي الخواص **وجه** الله تعالى لسائر ما يقع من كسوف العيون في الصلاة
زينة يقول لامل الحضرة على وجه التحديد بالعبارة النظر والاما انهم الله تعالى
به على من الثبات القسرة مع ان لا يستحق من ذلك والنظر والمادة نه تعالى
لحسب دخول بينه وبينها في كماله مع كذا لا استحق شيئا من ذلك بخلاف من
وقف بعبادة لدية محرفة فان حاله يسعير برحمتك ان الله تعالى **وجه**
انها يقولوا اما ان يستنزل في الصلاة كالحجر ابراهيم الاحتماط فقد
تكون العلة في ذلك الا بوثق لادفائه الاصل وعدم الميل اليه في ان ذلك
العلة تقتضي ما اذا كانت الامة جملة يربح على الحق في الحسن والوضاه
واما وجه من قال انما تستنزل كالحجر ابراهيم على طائفة من السنن الصلاة
الذين يحلوا العلة في وجوب السنن للسنن قبل الفوسر الى النظر المنة غالبا

والا

والامام لا يستعمله من عادة الاعيان والارواح من الناس في ما يقع عليه من
انتمى **وجه** الثاني انما كانا حركة تكسيف وجهها وكونها في الصلاة فتعنى
لاب زيادة التقطير لله تعالى عندها لها رضى ليعول الصبر ان ذلك في حجب الله
وتخطئه بالجوهر لاجل ان يطع بصره اليها ويحرم من الوجوه كوله المدة في حجب
المدونة بعد ان هو السرى وكسيف وجهها ايضا في الاحرام فانها في حضرة الله تعالى
كانت كسيف وجهها حكم الحنة التي تصطاد بها الطير في الفخ في حجب الله
تعالى عن الحضرة ولم ينظر الى وجه المحرمه ولا المصلي اليه اذ اذامع الله النبي
في حضرة ومن اشقاه الله تعالى عن فعله في ذلك فقد فاسق المعنى من الله تعالى
ومن هنا امر العلماء بوضع النقاب الخفا في علي وجهها لاجل ان يسلك حجابا
على العيون من المعتاد انظر الى الوجه من غير حجب الله تعالى في ان منة
وجه الثالث انما يقولون ان العارضا انظر الى امر الشرع به على جلال العادة
فاول ما ينظر في حكمه ويظلم بها من الله تعالى في قوله الذي ذكرناه من جملة
الحكمة في ذلك فلما لم فيه فانه يفتسب ومن ذلك قول الامام ابو حنيفة في الحديث
انه يحرم تقديم النية على التكبير زمان يسبغ حركتها لك والشافعي في حجب
مقارنتها للتكبير وانها لا تجزئ فلهذا ولا يصح ومع قول الفقهاء الامام الشافعي
ربما تارة لنية ائمة التكبير فانعتقوا الصلاة ومنه قول الامام المتوفى
بكنى المتقارنة العرفية على الحنا بحيث لا يقع فيها اهل الصلاة ائمة الا
في محاسنهم بذلك رحمة على الامة فالاول محقق والثاني مشدد وما عوده
فيه تحقير فرج الامر الى مرتبة الميزان **وجه** الاول عدم وجود دليل
عن المشايخ بوجوب معاونة النية للتكبير كما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان لا يصح الناس الا للتكبير فلا بد من ميل كانت النية تقدر وقتها وانما
وجه الثاني ان التكبير من اولها في الصلاة والظاهر والكون في ال
بعد وجود نية فيستحق المصلي اتصال الصلاة والفرق الهان في معنى التكبير
وجه كلام الفقهاء والنووي في تحقير عن العوام وايضا من ذلك ان من غلبت
روح البينة على اجابته يسبغ عليه استحسانا للمؤتي في النية وقد ارجاه
للطائفة الا رجحانها من غلبتها فتمت على وجهها نية وان لا تكاد
ينقل الامور الا شيئا بعد شيئا كما في حجابها فالاول خاص لا كابر والثاني